



Faculty of Technology

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة المسيلة - محمد بوضياف

University of M'Sila - Mohamed Boudiaf



كلية التكنولوجيا

NIF : 099228019054515006 / Fax : 035 13 38 56 / Email : fac.st@univ-msila.dz

إعلان عن عدم جدوى

حصة رقم 2 : اقتناء الأثاث والعتاد والأدوات والمعدات العلمية لمخبر الهندسة الكهربائية
من الإستشارة رقم : 2026/28 و المتعلقة بـ الأثاث والعتاد والأدوات والمعدات المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي
- اقتناء الأثاث و العتاد والأدوات والمعدات العلمية

طبقاً لأحكام المادة 46 من القانون 12-23 المؤرخ في : 18 محرم 1445، الموافق لـ : 05 أوت 2023، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية.
طبقاً لأحكام المواد 65، 82 و 161 من المرسوم الرئاسي رقم: 15-247، المؤرخ في: 16 سبتمبر 2015، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية.

تُعلن كلية التكنولوجيا، بجامعة المسيلة - محمد بوضياف ، عن نتائج تقييم العروض الخاصة بالإستشارة رقم : 2026/28
و المتعلقة بـ الأثاث والعتاد والأدوات والمعدات المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي - اقتناء الأثاث و العتاد والأدوات والمعدات العلمية

حصة رقم 2 : اقتناء الأثاث والعتاد والأدوات والمعدات العلمية لمخبر الهندسة الكهربائية والمعلن عنها بتاريخ : 2026 / 05/25.

تبعاً لعملية تقييم العروض التقنية والمالية من طرف لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض لكلية التكنولوجيا، وفق محضر التقييم

رقم : 28 بتاريخ : 2026 / 06/09، قررت اللجنة عن عدم جدوى الحصة رقم 2 لتجاوز العارضين المشاركين في الإستشارة ، المبلغ المرصود

لهذه العملية في الميزانية للسنة المالية 2026.

يمكن للمتعهدين المهتمين بالإطلاع على النتائج المفصلة لتقييم عروضهم التقنية والمالية، التقرب من الأمانة العامة للكلية، أو مصلحة الوسائل

والصيانة للكلية، في أجل أقصاه ثلاثة (03) أيام ابتداءً من تاريخ أول نشر للإعلان عن المنح المؤقت للإستشارة.

يُمكن للمتعد الذي لديه إحتجاج على إختيار المصلحة المتعاقدة، أن يرفع طعناً أمام رئيس لجنة الطعن المختصة، وذلك في أجل أقصاه

عشرة (10) أيام، ابتداءً من تاريخ أول نشر لهذا الإعلان، وإذا تزامن اليوم العاشر مع يوم عطلة أو يوم راحة قانونية، يمدد التاريخ

المحدد لرفع الطعن إلى يوم العمل الموالي.